بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية
وزارة الصحة

الدائرة / الوقايه الصحيه وحماية البيئه
العدد / ٢٥٣٦٤/٤/١/٥
التاريخ ١٩٩١/٩/ ٢٩

١٢-٥
٩١٩٢٠

الى/ الهيئه العامه للكمارك - مكتب المدير العام

م/ اخراج مواد غذائيه

(٨٠)

تحديكم وزارتنا اطيب تحياتها ...

اشارة لكتابكم سري ومستعجل ذي العدد ٣٦٩٢ في ١٩٩١/٩/١٢ ومرفقه كتابكم سري ومستعجل ذي العدد ٣٦٧٦ في ١٩٩١/٩/١١ والمتضمن توجيه السيد وزير الماليه وكالة بآطلاق شحنات المواد الغذائيه الى الاسواق دون فحصها في المختبرات المختصه والذي بموجبه تم منع فرقنا الصحيه من اداء اعمالها في سحب النماذج الغذائيه لفحصها نود ان نبين مايلي :-

١. ان الاجراءات المعمول بها في اخراج المواد الغذائيه المستورده وفقا لقانون الصحه العامه رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١ ونظام الاغذيه رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تتضمن مايلي :-

آ- قيام الجهات الصحيه بأجراء الكشف الموقعي على ارساليات المواد الغذائيه .

ب- سحب نماذج ممثله منها لاجراء الفحوصات عليها في المختبرات المختصه للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري ((الماده ٢٦ من قانون الصحه العامه)) .

ج- لاتطلق الشاحنات الى الاسواق الا بعد التأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري ويمكن لوزارتنا استثناء اخراج المواد الغذائيه من الكمارك على ان تخزن في مخازن اصوليه وتحت اشراف الجهات الصحيه (الماده ٢٧ من قانون الصحه العامه) .

٢. سبق لديوان الرئاسه الموقر ان وجه بموجب كتابه المرقم ص/١٩٤١٣/١١ في ١٦ شوال١٤٠٩ الموافق ١٩٨٩/٥/٢١ الموجه لوزارتكم والمحطاة نسخه منه لوزارتنا بمايلي :-

((عدم اخراج المواد الغذائيه المستورده من حوزة السلطات الكمركيه الا بعد تقديم التعهدات والضمانات اللازمه بعدم عرضها في الاسواق حتى ظهور نتائج الفحوصات المختبريه النوعيه والصحيه المرسله الى المختبرات المختصه (مختبرات معهد بحوث التغذيه والجهاز المركزي للتقييس والسيطره النوعيه ومنظمة الطاقه الذريه) على ان تنجز المختبرات المذكوره الفحوصات المطلوبه خلال فترة لاتتجاوز السبعة ايام الا في حالة وجود شك في النتائج الاوليه وما يتطلبه من اعادة الفحوصات للتأكد من سلامة

المواد الغذائيه))•

٣• وبناءا على ما تقدم ولان اطلاق المواد الغذائيه الى الاسواق دون التأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري يشكل مخاطر كبيره خصوصا في هذا الظرف الذى يتعرض فيه القطر لحصار اقتصادي ظالم ونقص في الدواء والغذاء وتكالب الاعداء عليه مما قد يشجع الغش وارسال شحنات ملوثه بجراثيم مرضيه او سموم ذات تأثير آني او مستقبلي(تجميعي) مما قد يشكل تهديدا كبيرا لحياة الاف المواطنين •

كما ان القطر يعاني حاليا من انتشار عدة اوبئه كالكوليرا والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والتي يكون الغذاء الملوث في معظمها وسيلة من وسائل انتشارها •

لذا نجد من الضروري ان يتم فحص جميع انواع الاغذيه المستورده للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري من عدمه قبل اطلاقها الى الاسواق •

٤• راجين اعلامنا عن كميات ونوعيات واماكن تصريف المواد الغذائيه التي تم اطلاقها دون فحص ليتسنى للجهات الصحيه المختصه متابعتها وسحب نماذج ممثله منها لفحصها للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري وتسهيل مهام عمل فرقنا الصحيه بالكشف على ارساليات المواد الغذائيه وسحب النماذج الممثله منها لفحصها والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري حفظا للصحه العامه واعتبار الموضوع من الامور العاجله جدا •

مع وافر التقدير •

شوقي صبري مرقص

الوكيل الاول وكاله

١٩٩١/٩/٢٨

نسخه منه الى/

مكتب الوكيل ؛ للتفضل بالاطلاع مع التقدير •

مكتب المدير العام ؛

معهد بحوث التغذيه / مع الاوليات •

سحب النماذج الغذائيه في المرحله الحاليه

١) تقوم فرق الرقابه الصحيه بالكشف الموقعي على الارساليات لمعاينتها موقعيا وذلك لوصف الشحنه من ناحية الخزن ، التعبئه ، التعليم ، والتأشير والمعلومات الاخرى .

٢) تقوم فرق الرقابه الصحيه بأجراء الفحوصات الحسيه والفيزياويه ويتم الاتـي :ـ

أ ـ في حالة فشل المواد الغذائيه في الشاحنه لهذه الفحوص فترفض او تعاد لبلـد المنشأ وحسب السياقات المعمول بهـا .

ب ـ في حالة كون الفحوص الحسيه والفيزياويه في (٢) اعلاه طبيعيه يتم سحب نمـاذج منها للفحوص المختبريه .

٣) تكون الكميات المطلوب سحبها لغرض الفحص المختبرى في مختبرات وزارة الصحه وفي الظرف الحالي وبناء على توجيهات السيد الوزير بهذا الخصوص بما يعادل كيلو غرام واحـد او ليتر واحد لكل ماده غذائيـه .

٤) بالنسبه للنماذج الغذائيه المفحوصه فلا يتم ارجاعها لاصحاب العلاقه كونها غير صالحـه للاستهلاك البشرى جراء تعرضها للتلوث في المختبرات .

٥) تكون الفتره الزمنيه اللازمه لاجراء الفحوص المختبريه للمواد الغذائيه هي ٤٨ ساعـه لكافة المواد عدا اغذية وحلائب الاطفال واللحوم ٧٢ ساعه في الحالات الاعتياديـه ، اما في حالات الشك فيوخذ الوقت اللازم للتأكد من الصلاحيه ولكافة المواد .

المواد الغذائيه))•

٣• وبناءا على ما تقدم ولان اطلاق المواد الغذائيه الى الاسواق دون التأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري يشكل مخاطر كبيره خصوصا في هذا الظرف الذى يتعرض فيه القطر لحصار اقتصادي ظالم ونقص في الدواء والغذاء وتكالب الاعداء عليه مما قد يشجع الغش وارسال شحنات ملوثه بجراثيم مرضيه او سموم ذات تأثير آني او مستقبلي(تجميعي) مما قد يشكل تهديدا كبيرا لحياة الاف المواطنين •

كما ان القطر يعاني حاليا من انتشار عدة اوبئه كالكوليرا والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والتي يكون الغذاء الملوث في معظمها وسيلة من وسائل انتشارها •

لذا نجد من الضروري ان يتم فحص جميع انواع الاغذيه المستورده للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري من عدمه قبل اطلاقها الى الاسواق •

٤• راجين اعلامنا عن كميات ونوعيات واماكن تصريف المواد الغذائيه التي تم اطلاقها دون فحص ليتسنى للجهات الصحيه المختصه متابعتها وسحب نماذج ممثله منها لفحصها للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري وتسهيل مهام عمل فرقنا الصحيه بالكشف على ارساليات المواد الغذائيه وسحب النماذج الممثله منها لفحصها والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري حفظا للصحه العامه واعتبار الموضوع من الامور العاجله جدا •

مع وافر التقدير •

شوقي صبري مرقص

الوكيل الاول وكاله

١٩٩١/٩/٢٨

نسخه منه الى/

مكتب الوكيل ؛ للتفضل بالاطلاع مع التقدير •

مكتب المدير العام ؛

معهد بحوث التغذيه / مع الاوليات •